حسام عيتاني *

اقتصاد الخوف

رفض الرئيس باراك أوباما لدى وصوله إلى لندن عشية قمة مجموعة العشرين، جعل الخوف مصدر المعالجات للأزمة الاقتصادية العالمية. الخوف في الاقتصاد يشجع على تقليص الإنفاق، على المستويين الفردي والعام، وعلى لجوء الحكومات إلى سياسات حمائية، اعتبر أوباما أن العالم لا يستطيع أن يتحمل أوزارها مرة ثانية بعد التجربة الكارثية التي أسفرت عنها تلك السياسات في أعقاب الركود الكبير في عام 1929.

يذكر كلام الرئيس الأميركي بعنوان كتاب لبنيامين باربر شرح فيه أسلوب بناء الإدارة السابقة استراتيجية متكاملة تقوم على نشر الخوف في الولايات المتحدة من كل ما له صلة بالعالم الخارجي، في محاولة لجني المحافظين الأميركيين الأرباح المختلفة من هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001.

حمل الكتاب الذي صدر في ذروة "الحرب على الإرهاب" قبل أربعة أعوام، عنوانا مثيرا للاهتمام: "إمبراطورية الخوف" وهو وإن لم يلق انتشار وشهرة كتابه السابق "الجهاد ضد عالم الماك" الصادر في أواسط التسعينيات، إلا أنه تضمن العديد من المسائل من نوع استخدام الخوف من الإسلام والخارج والآخر الذي يتعرض إلى الأبلسة المنظمة، عموما، لجني الأرباح المادية والسياسية على كل الصعد.

يبدو أن العالم يدفع، في أزمته، ثمنا باهظا لسياسات طائشة فاقم من تأثيرها إهمال الرقابة ودور الدولة في الإشراف على الأسواق، وتحولت هلعا عميما. التقرير الأخير لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي تضم الدول الأنشط اقتصاديا أشار إلى أن التجارة العالمية "في حالة سقوط حر". منطقة اليورو الاقتصادية تتوقع ارتفاع مستوى البطالة ليزيد عن المستوى القياسي الذي بلغ 8.5 في المئة قبل أن ينتعش الاقتصاد العالمي في الربع الثاني من العام 2010 "إذا تم تبني السياسات الملائمة"، بحسب تقديرات منظمة التعاون.

السياسات الملائمة هذه، تتطلب إجماعا بين القوى المؤثرة اقتصاديا، وفيما رأت ألمانيا وفرنسا اللتان يتولى الحكم فيهما حزبان يمينيان مقربان من أوساط مؤسسات الأعمال الكبرى، أن إدارة أوباما قد بالغت في النزعة "الاشتراكية" وفيما تطالب الصين وروسيا بإعادة النظر في الدولار كعملة عالمية، والسعي إلى اعتماد عملة جديدة، يبدو أن كل تأخر في تبني حلول قابلة للتنفيذ على المستوى العالمي يمهد الطريق أمام اندلاع التوترات الاجتماعية كتلك التي شهدتها فرنسا احتجاجا على سياسات الرئيس نيكولا ساركوزي، قبل أيام من قمة مجموعة العشرين والتي انتقلت إلى شوارع لندن عشية افتتاح القمة.

وإذا كانت البطالة مؤشرا متأخرا، بمعنى أنه أبطأ من باقي المؤشرات الاقتصادية حيث تظل آثار البطالة ماثلة بعد تحسن الوضع في الجداول والبيانات الأخرى، فإن في ذلك تنبيهاً إلى أن المشكلات الاجتماعية التي تتوالى بتأثير الأزمة الراهنة، لن تختفي فور عودة الانتعاش إلى الاقتصاد العالمي. فإقفال المؤسسات الصناعية أو تقليص إنتاجها إلى الحدود الدنيا وفصل الملايين من العمال في العالم الصناعي وانحسار حركة المصارف إلى مستويات تهدد التسليفات الزراعية وحتى الفردية، علامات على أن الخوف من المستقبل المجهول، قد ينقلب إلى حالة الانهيار الشامل على المستوى العالمي، يطول الدول الفقيرة قبل الغنية القادرة على تدوير زوايا الأزمة من خلال صناديق البطالة والتعويضات التي توفرها الحكومات، وهو ترف لا تملكه دول العالم الثالث الفقيرة التي انخرطت في مسار العولمة على أمل الخروج من بؤسها المزمن، لتأتي النتائج مخيبة للآمال، وهذا على أقل تقدير.

بعض الخطوات التي وسمت "بالاشتراكية" أو وصفت بالتأميم، كمساهمة الإدارة الأميركية في رأس مال المصارف المتعثرة، (وهو ما يعتبره الحائز على جائزة نوبل جوزيف ستيغلتز، على سبيل المثال، خطأ فاحشا حيث قامت الإدارة "بتأميم الخسائر وتخصيص الأرباح" أي بجعل دافعي الضرائب يتحملون سوء إدارة الشركات المنهارة وترك المساهمين يجنون أي أرباح قد تظهر في مرحلة الانتعاش، ليست كافية بحال. في حين أن الدعوات إلى الخروج الكلي من النظام الرأسمالي العالمي، غير واقعية في ظل موازين القوى الاجتماعية والسياسية في الدول الرأسمالية الكبرى.

تعديل النظام الرأسمالي وترشيده، يبدو كخيار وحيد مؤهل للخروج إلى حيز الإجماع العالمي، بحسب ما تظهره قمة لندن وغيرها من اللقاءات الدولية، شرط إيجاد آليات للسيطرة على نشر الخوف المتعمد وعلى التصدي لثقافة الجشع المفضية، كما دلت التجارب، إلى الكوارث.

* كاتب لبناني

ياسر عبد العزيز *

أهلاً ليبرمان

قال لي دبلوماسي عربي كبير، على هامش قمة الدوحة التي عُقدت نهاية الشهر الفائت، إن بلاده "تنفست الصعداء" حين تأكدت من انسحاب خاتمي من السباق الرئاسي الإيراني المقرر في يونيو المقبل، متمنياً فوز الرئيس المحافظ نجاد بتلك الانتخابات، لكون "نجاد وأمثاله يسهلون تعرية المواقف الإيرانية المتطرفة، ويستفزون الغرب ضدها، ويضعفون شوكة حلفاء طهران في العالم العربي، أما أمثال خاتمي فيمررون المشروعات الإيرانية مغلفة بالتصريحات الناعمة والمظاهر الخادعة".

حسناً... هكذا ظهر أن نجاد مصلحة عربية، فلماذا لا يكون ليبرمان كذلك؟

على عكس ما يظن كثيرون، فإن ليبرمان لم يستهل قيادته للدبلوماسية الإسرائيلية بتدمير عملية السلام، أو الانقضاض على الاتفاقيات التي تم توقيعها بين الفلسطينيين والإسرائيليين طيلة السنوات السابقة، أو الكشف عن الوجه القبيح للدولة والمجتمع في الدولة العبرية، الرافضين للتسوية السلمية، والمعولين على استخدام القوة ضد الفلسطينيين والعرب، لحملهم على الاستسلام فقط، لكنه استهل هذه القيادة أيضاً بجسر الهوات بين المواقف العربية، وترميم التصدعات بين الفصائل الفلسطينية.

نشأ خلاف في "قمة غزة"، التي أصرت قطر على عقدها في يناير الماضي مستبقة قمة الكويت الاقتصادية، بين فريقين عربيين؛ أحدهما رأى ضرورة سحب المبادرة العربية للسلام التي أطلقها العاهل السعودي الملك عبدالله بن عبد العزيز، حين كان ولياً للعهد، في قمة بيروت العام 2002، بدعوى أن إسرائيل أثبتت مراراً أنها غير معنية بها، وأن الإبقاء عليها يمثل هدراً للكرامة العربية وللأوراق التفاوضية. أما الفريق الآخر فاعتبر أن الإبقاء على المبادرة من شأنه أن يحرج إسرائيل، ويبرهن للولايات المتحدة والقوى الفاعلة في الغرب والعالم على أن العرب دعاة سلام، وأن الدولة العبرية ترفض اليد الممدودة لها، وتنزع نحو العنف، مما يسهل الضغط عليها لتحقيق مكاسب للقضايا العربية.

وامتد هذا الخلاف ليصل إلى القمة العربية العادية الـ21، حيث اتفق الفريقان على اتخاذ قرار "الحل الوسط"، والذي يقضي بعدم سحب المبادرة بالكامل وعدم إبقائها على الطاولة لأجل غير محدد، ومهما كانت ردود الفعل الإسرائيلية، وتوافق الجانبان بالفعل على ضرورة تحديد إطار زمني بحيث "لا تبقى المبادرة طويلاً على الطاولة" من دون أي تفاعل إيجابي معها من قبل إسرائيل.

لقد وفر ليبرمان على العرب مشقة إدارة تلك الخلافات، وجنبهم معاناة إدراك الحلول الوسط، وأراحهم من مشكلات الاختلاف المقبل حول "المدة الواجب منحها لإسرائيل، لإثبات جديتها حيال المبادرة"، و"الإشارات الإسرائيلية التي يعتد بها، وتُترجم على أنها تفاعلات إيجابية، تقتضي إبقاء المبادرة وقتاً أطول على الطاولة".

استهل وزير الخارجية الإسرائيلية أيامه الأولى في منصبه بقوله إن إسرائيل "غير ملزمة بأي اتفاق تم التوصل إليه خلال مؤتمر أنابوليس العام 2007، لأن الحكومة والبرلمان لم يصادقا عليه"، وبذلك يكون الرجل أعلن تنصله التام من اتفاق سبق أن وقعته حكومة منتخبة، بل أكد بوضوح معارضته لحل قائم على "شعبين في دولتين".

لا شك أن كل عربي بإمكانه أن يدرك الآن أن ليبرمان قدم أفضل الخدمات للقضايا العربية وللمصالحة العربية وللحق الفلسطيني خصوصاً؛ فقد حسم الرجل أي جدل، وأزال، هو ورئيس الوزراء نتنياهو، أي لبس بخصوص المواقف التي يجب أن يتخذها العرب في الأيام العصيبة المقبلة.

فها هو ليبرمان يفعل كل ما بوسعه للتأكيد على ازدرائه العرب وأي محاولة للتفاهم السلمي معهم... فينكص عن الاتفاقات السابقة، ويصرح بأن إسرائيل لن تنسحب من الأراضي التي تقوم باحتلالها، ويرفض مبدأ "الأرض مقابل السلام"، الذي تأسست عليه الاتفاقات العربية-الإسرائيلية منذ نهاية السبعينيات من القرن الماضي، مؤكداً أن المبدأ الذي يعتمده هو "السلام مقابل السلام".

وكما كان نجاد مصلحة عربية بشكل ما، كما قال هذا المسؤول العربي الكبير، فلا بد أن ليبرمان، ومعه نتنياهو، أيضاً مصلحة عربية.

فمن خلال المواقف المتطرفة للحكومة الإسرائيلية، وتصلب رئيس الوزراء خصوصاً فيما يتعلق برفضه حل الدولتين، يمكن للجانب العربي أن يجلب الكثير من الضغوط على تل أبيب.

فقد توافق المجتمع الدولي على ضرورة تحقيق السلام في منطقة الشرق الأوسط، عبر الوصول إلى تسوية تتضمن تنازلات متبادلة من جانبي الصراع، وفق صيغة "الأرض مقابل السلام"، كما تكرست في "كامب ديفيد" و"مدريد" و"أوسلو" و"خريطة الطريق" و"واي بلانتيشن" و"أنابوليس" وغيرها من المحطات الرئيسة لإدارة الصراع الممتد منذ أكثر من ستين عاماً. وتمثل ذروة الحل المبتغى الوصول إلى إنشاء دولة فلسطينية ديمقراطية تعيش في سلام إلى جانب الدولة العبرية، وتحقق تطلعات الشعب الفلسطيني إلى الاستقلال والسلام والحرية والحفاظ على الحقوق الوطنية. وتمثل صيغة الدولتين مطلباً دولياً، كما تبلورت في رؤية أميركية واضحة في عهد الرئيس السابق جورج دبليو بوش، وهي تحظى بقبول ودعم معظم القوى الفاعلة في الغرب والنظام الدولي وبين شعوب العالم، كما تحظى حتى بتأييد ظاهر من أطراف إسرائيلية معتبرة مثل الرئيس شمعون بيريز وأقطاب حزب العمل وقوى اليسار المختلفة وبعض أوساط كاديما، ولذلك فإن التعارض معها يمثل صداماً مع تلك الأطراف كافة.

وإضافة إلى ذلك، فإن تطرف الحكومة الإسرائيلية ومغالاة ليبرمان ووضوحه في معاداة السلام ورفضه للتسوية القائمة على التنازلات المتبادلة، من المفترض أن يدفع العرب والفلسطينيين إلى التوافق والتجانس في قراراتهم ومقارباتهم حيال قضيتهم المركزية. ترى هل سيحدث ذلك؟

* كاتب مصري

بلال خبيز *

على عاتق دول الاعتدال

كان الفلسطينيون، الذين وصفهم السيد الخامنئي بأنهم حرس حدود إسرائيل، يقولون أثناء حرب غزة وبعدها، إن مصر فضلاً عن الفلسطينيين أنفسهم، أصبحت على خط المواجهة الأول مع العدو الإسرائيلي... الإسرائيليون أنفسهم رأوا هذا الرأي.

ألوف بن يقول إن أفضل ما قام به أولمرت هو حرب لبنان، لقد هدأت الجبهة هناك تماماً، وتم التخلص من سياسي غير مرغوب فيه... عصفوران بحجر واحد، وحرب غزة التي قادها إيهود باراك المدمن على تولي حقيبة الدفاع في الحكومات الإسرائيلية، حققت الأثر نفسه، فإسرائيل في مأمن إلى أجل غير مسمى من هجمات الصواريخ شمالاً وجنوباً، إلا إذا نفذ نتنياهو وعوده الانتخابية وقرر قصف المنشآت النووية الإيرانية، وفي هذه الحال، لا أحد يستطيع أن يضبط النار عند حدوده.

بحربين قذرتين استطاعت إسرائيل أن تحفظ أمنها، وزير خارجيتها يقول إن إسرائيل لم تلتزم مقررات أنابلويس ولن تلتزمها أصلاً... فقط ثمة خريطة طريق، وهي خرائط وليست خريطة واحدة، وبحربين قذرتين عاد الفلسطينيون إلى مربع أوسلو الأول: يأكلون ويشربون ويعملون بهدوء، إنما من دون أن يحق لهم بناء دولتهم. القيمون على غزة لا يبدون انزعاجهم من الوضع الراهن: لو وضعوا الشمس في يميننا لن نقبل سلام فياض رئيساً لحكومة الوحدة الوطنية، على ما يقول محمود الزهار، فلتبقَ غزة غزة، ولتبق الضفة الغربية ضفة غربية، اللهم إلا إذا قرر الفلسطينيون أن يتقدموا قدماً في مباحثاتهم في مصر، حيث لايزال الملف الفلسطيني مفتوحاً، في حين تم ختمه بالشمع الأحمر في دول الممانعة.

وبحسب سيمور هيرش، صحافي الممانعين الأثير، فإن الرئيس الأسد يريد سلاماً في الجولان، ويفاوض على أساس استرجاعه، أما حل الموضوع الفلسطيني فيحتاج إلى مفاوضات مع قادة غزة، مثلما أن الوصول إلى اتفاق سلام مع لبنان يحتاج من إسرائيل وأميركا مفاوضة "حزب الله"، فالملف أقفل على ما رسا عليه، ولم يعد ثمة مكان للفلسطينيين يعقدون فيه اجتماعات لتبادل الرأي ووجهات النظر غير القاهرة. والحق أن هذه حصيلة رائعة، يصعب على المرء أن يقع الآن في موقع أحد قادة "حماس"، هل ما زالوا ينتظرون المدد من أطراف الممانعة ودولة التصدي الإيرانية؟

قد تكون المرة الأولى في تاريخ شعوب العالم التي تنجح فيها مقاومات في إهدار المكتسبات والإنجازات التي حققتها شعوبها، والمرة الأولى التي تبدو فيها المقاومات كما لو أنها تتمم عمل الاحتلال، وهذا والحق كما يقال إنجاز عربي التوقيع وبراءة الاختراع ولم يسبقنا إليه أحد من قبل، والآن في وسع المرء أن يفهم لماذا هاجت المقاومات الممانعة في مواجهة مصر أثناء حرب غزة وقبلها وبعدها، ذلك أن ما كانت تريده هذه المقاومات ليس أكثر من إقفال الملف الفلسطيني على ما رسا عليه، وختمه بالشمع الأحمر، فوق جثث لا تحصى وعذابات لا يمكن وصفها، وعلى الشعوب العربية مجتمعة أن تنزل إلى الشوارع وتهلل لإنجازات المقاومة وتشتم النظام المصري الذي لا يريد إقفال الملف.

في لبنان مازالت اللافتات التي تشكر قطر تزين الطرقات، وقطر دون غيرها من الدول التي قدمت دعماً وتمويلاً لإعادة إعمار لبنان بعد الحرب الإسرائيلية عليه، وفي فلسطين عليهم شكر قطر أيضاً على مساهماتها الفاعلة في خنق الحوار الفلسطيني-الفلسطيني، وهذا قبل أن يعلن قادتها التوبة النصوح طبعاً.

ومع هذا كله لا يستطيع المرء إلا أن يسأل سؤالاً ساذجاً: إذا كانت أميركا قد غيرت سياساتها الخارجية وأصبحت إدراة أوباما أقرب إلى تفهم المصالح الإيرانية والسورية، ومصالح "حماس" و"حزب الله" استتباعاً، فهل هذا كله يعني أنها لم تعد ملتزمة بالمحافظة على مصالح إسرائيل؟ وإذا كانت لاتزال على التزامها حيال إسرائيل، فمن ذا الذي سيكون كبش إسماعيل هذه المرة؟

أغلب الظن أن تغيراً مماثلاً في السياسة الأميركية حيال المنطقة سيرفع من وتيرة الضغط على دول الاعتدال، تماماً مثلما حدث أثناء الحملة الأميركية على العراق، حيث نعمت "حماس" في غزة والضفة الغربية بحرية التحرك والنشاط وحوصر ياسر عرفات في المقاطعة، وحيث اغتبطت إيران بالتخلص من عدوها اللدود في العراق، ونشطت الهجومات الإعلامية على مصر والمملكة العربية السعودية، إلى حد أن النظام المصري لم يعد قادراً على معالجة قضية سعد الدين إبراهيم، بعدما بات الرجل رفيق منامات جورج بوش ويقظته.

* كاتب لبناني

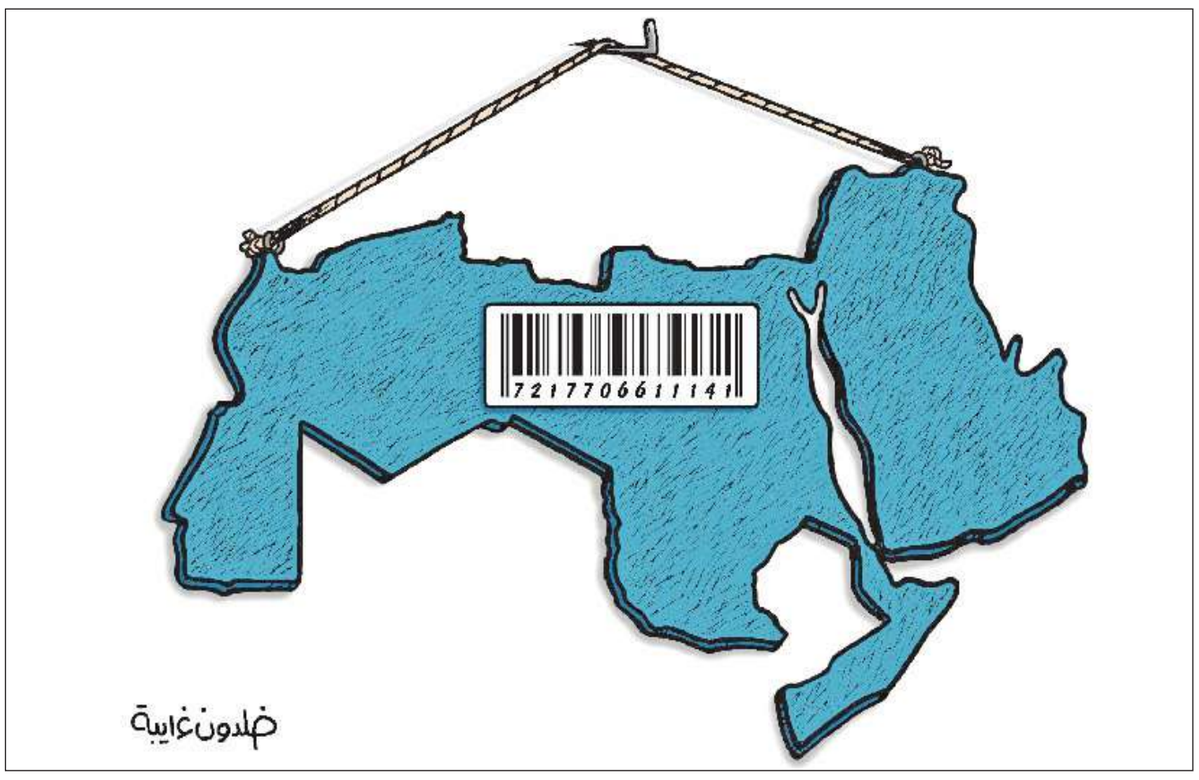

يانغ سونغ تشول *

كوريا الشمالية ونوبة الغضب الصاروخية

PROJECT SYNDICATE

مرة أخرى تعود التوترات إلى الارتفاع في مختلف أنحاء آسيا بشأن برنامج الصواريخ الكوري الشمالي. ولكن خلافاً لعمليات إطلاق لصواريخ "المفاجئة" السابقة، فقد قررت حكومة كوريا الشمالية هذه المرة إخطار الهيئات الدولية مسبقاً بأنها سوف تطلق "قمراً صناعياً" في وقت ما بين الرابع والثامن من أبريل. والسؤال المطروح أمام العالم الآن ليس ما إذا كان النظام الكوري الشمالي سيطلق صاروخه، ولكن ماذا قد يحدث بعد ذلك؟

سارعت الولايات المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية إلى إدانة عملية إطلاق الصاروخ باعتبارها "عملاً استفزازياً" وانتهاكاً لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1718، الصادر في أكتوبر 2006، بعد خمسة أيام من اختبار كوريا الشمالية لسلاح نووي. ولكن بدلاً من التصريحات الساخنة، فإن المطلوب الآن هو التقييم الرزين للآثار العسكرية المترتبة على إطلاق الصاروخ. فإذا ما حاولت اليابان أو الولايات المتحدة أو غيرهما اعتراض الصاروخ فمن المرجح أن يؤدي ذلك إلى توترات عسكرية- بل وربما حرب محتملة. وعلى هذا فإن الشغل الشاغل لحكومات المنطقة الآن لابد أن يتلخص في التفكير في كيفية منع التدابير العسكرية والتدابير المضادة غير الضرورية. وفي المقام الأول من الأهمية، لا ينبغي لنا أن نسمح للمحادثات السداسية (بين الصين، والولايات المتحدة، واليابان، وروسيا، وكوريا الجنوبية، وكوريا الشمالية) الرامية إلى إنهاء البرنامج النووي الكوري الشمالي بالتحول إلى ضحية لإطلاق الصاروخ.

في التعامل مع كوريا الشمالية، يتعين علينا أن نتناول قضيتين أساسيتين. أولاً، ورغم أن الحكومات لديها ما يبرر انتقادها لسلوك كوريا الشمالية المتهور الهدّام المدمر للذات على مدى سنوات عديدة، بما في ذلك العديد من الأعمال غير الإنسانية التي ارتكبت ضد شعبها، فإن كوريا الشمالية ليست وحدها المسؤولة عن "غضبتها الصاروخية". الحقيقة أن سلوك إدارة بوش الأحادي، بما في ذلك تفكيك إطار العمل الذي تم الاتفاق عليه في جنيف في عام 1994 مع كوريا الشمالية والمبالغة في تضخيم صفقة اليورانيوم المخصب وخطاب "محور الشر" السيئ السمعة، كان سبباً في استفزاز جنون النظام المصاب بجنون الشك والاضطهاد بالفعل. وكذلك لابد أن تتحمل السياسة الخارجية التي انتهجها الرئيس السابق بوش في التعامل مع كوريا الشمالية، خصوصاً أثناء ولايته الأولى، نصيبها العادل من المسؤولية عن الفوضى الحالية. لا ينبغي لنا أن نتصور أن النظام الشيوعي الشمولي في كوريا الشمالية قد يتغير بين عشية وضحاها. وليس بمقدور أحد في الداخل أو الخارج أن يزيل نظام شيوعية السلالة الحاكمة هناك، وليس لأحد من الخارج أن يحلم بالتعديل السريع للسلوك السياسي لبيروقراطييها المتحجرين سواء في المؤسسة العسكرية أو الحزب الشيوعي أو الإدارة ككل. وهذه هي الحقائق الباردة في كوريا الشمالية اليوم.

ولكن الحقائق الباردة ليس بالضرورة أن تتحول إلى حرب ساخنة. والحقيقة أن فكرة اندلاع حرب في شبه الجزيرة الكورية لابد أن تكون غير واردة على الإطلاق، وذلك نظراً للمستويات المروعة من الخسائر في أرواح البشر والتي من المرجح أن تسفر عنها حرب كهذه. وحتى مجرد التفكير في مثل هذا الاحتمال يشكل دليلاً دامغاً على فشل الدبلوماسية وليس انتصاراً للزعامة الحقيقية.

فضلاً عن ذلك فإن عدم توافق الزعامات كان دوماً من العقبات الرئيسية التي حالت دون التوصل إلى حل لمشكلة أسلحة الدمار الشامل التي تمتلكها كوريا الشمالية، ناهيك عن الإجابة عن السؤال الحاسم بشأن إمكانية توحيد الكوريتين. فمنذ نشوء نظامين منفصلين في شبه الجزيرة الكورية في عام 1948، لم تتعامل كوريا الجنوبية والولايات المتحدة (حليفتها الدفاعية الوحيدة) إلا مع "زعيمين مطلقين" فقط، كيم إل سونغ وكيم جونغ إيل. وأثناء الفترة نفسها تعاقب على رئاسة كوريا الجنوبية عشرة رؤساء وعلى رئاسة الولايات المتحدة أحد عشر رئيساً. وعلى مدى الأعوام العشرة الماضية ظل ثلاثة من رؤساء كوريا الجنوبية وثلاثة من رؤساء الولايات المتحدة يبذلون المحاولات للتعامل مع نفس الزعيم "الأبدي" . كيم جونغ إيل. ومن منظور كيم فإن مواجهة مثل هذه التغير في الزعامات، وما يترتب على ذلك من التضارب في المخططات والسياسات، أمر محير ويصعب استيعابه. فعلى الجانب الكوري الجنوبي فقط كان عليه أن يتعامل مع "سياسة الشمس المشرقة" التي تبناها كيم داي جونغ، ثم مع دبلوماسية روه مو هيون المترددة، ثم موقف المواجهة الذي يتبناه الرئيس الحالي لي ميونغ باك. وعلى جانب الولايات المتحدة عاصر كيم جونغ إيل سياسة التواصل التي تبناها بل كلينتون، وسياسة المواجهة الأحادية التي تبناها جورج دبليو بوش، والسياسة الناشئة القائمة على "التواصل المستند إلى مبادئ محددة" والتي يتبناها باراك أوباما حالياً.

وكان هذا النوع من عدم الاتفاق بين القيادات من الأسباب التي أدت أيضاً إلى تعكير صفو العلاقات بين كوريا الجنوبية والولايات المتحدة. كما كان التضارب بين فترتي رئاسة مدة كل منهما أربعة أعوام في الولايات المتحدة وبين فترة رئاسة واحدة مدتها خمسة أعوام في كوريا الجنوبية سبباً في بعض الأحيان في إثارة المشاكل، وكانت السياسات المتعاقبة في التعامل مع كوريا الشمالية من جانب الإدارات المختلفة في الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية تتضارب في كثير من الأحيان. وفي أعقاب كل تصادم كان على كل من الجانبين أن يهدر قدراً عظيماً من الوقت والجهد في التوصل إلى الإجماع على سياسة مشتركة في التعامل مع كوريا الشمالية، الأمر الذي كان يعني تصور النظام المعزول في الشمال لكل أشكال نظريات المؤامرة. وتتزايد المسألة الكورية إرباكاً واستعصاءً حين يحدث تغيير في قيادات أطراف أخرى معنية في المنطقة، مثل الصين واليابان وروسيا، كلما دخلت في المعادلة السياسية.

كانت النتيجة بعيدة الأمد التي ترتبت على كل هذا التأرجح بين الانخراط في الحوار والوصول إلى طرق مسدودة، وهو ما أدى إلى فترات من المشاركة غير المؤكدة أو المواجهة الساخنة. ولكسر هذه الحلقة المفرغة العقيمة، فإن الأمر لا يتطلب المزيد من التصريحات الساخنة بشأن صواريخ كوريا الشمالية، بل الالتزام بالدبلوماسية الثابتة الصبورة القادرة على التغلب على التغيرات الطارئة على الدورة السياسية. ولا ينبغي لنا أن نتخيل وجود علاج سريع لتشابك العقدة الكورية، بل بالمثابرة والالتزام فقط تتحقق الغايات.

* رئيس اللجنة الاستشارية لمؤسسة كيم داي جونغ للسلام، والسفير الكوري الجنوبي السابق إلى الولايات المتحدة "بروجيكت سنديكيت" بالاتفاق مع "الجريدة"

هارولد جيمس *

أشباح قِمَم الماضي

PROJECT SYNDICATE

إن العالم يواجه اليوم أزمة مالية طاحنة يعتقد بعض صناع القرار السياسي أنها أعظم شدة من أزمة "الكساد العظيم" التي ضربت العالم أثناء فترة ما بين الحربين العالَميتين. قبل عام 2008 زعم الخبراء أن تكرار حدوث أزمة الكساد الأعظم أمر مستحيل، وذلك بسبب قوة وعمق المكيانيزمات التعاونية التي تأسست مع نهاية الحرب العالمية الثانية.

وعلى هذا فقد تولدت عن قمة مجموعة العشرين توقعات هائلة بأن ينجح التعاون الدولي مرة أخرى في التغلب على هذا الكم الهائل من المشاكل الاقتصادية. ولكن مما يدعو إلى الأسف أن حجم التوقعات وحده يوحي بأن خيبة الأمل تكاد تكون مؤكدة.

إن رمزية مكان انعقاد القمة أيضاً مشؤومة، فهي تذكرنا بالمحاولة الرئيسية المُجهَضة لإدارة الاقتصاد العالمي أثناء فترة "الكساد العظيم". فقد انعقد المؤتمر الاقتصادي العالمي عام 1933 في لندن أيضاً، في المتحف الجيولوجي، وكان حجم المشاركة في ذلك المؤتمر أوسع نطاقاً، حيث بلغ عدد الدول المشاركة 66 دولة. ربما لم يزر المشاركون في قمة 2009 المتحف الجيولوجي، إلا أنه سيكون عليهم أن يتعاملوا مع شبح مؤتمرات الماضي، ذلك أن فشل مؤتمر 1933 يشكل درساً مهماً لزعمائنا الحاليين.

أولاً، وكما هي الحال مع قمة مجموعة العشرين، كان الجميع يتوقع الفشل لمؤتمر لندن. والحقيقة أن الاجتماع، كامل الأعضاء، أصيب بالشلل بسبب الطريقة التي أدت بها اللجان التحضيرية عملها. فقد زعم خبراء النقد أن الاتفاق على تثبيت العملة أمر مرغوب للغاية، ولكنه يتطلب اتفاقاً مسبقاً على تفكيك الحواجز التجارية كافة؛ التعريفات الجمركية المرتفعة والحصص التي تم العمل بها أثناء فترة الكساد.

كما اجتمع خبراء التجارة في جلسة موازية فانتهوا إلى حجة معاكسة تماماً، حيث أجمعوا على أن نزعة الحماية رذيلة شائنة، ولكنهم رأوا أنها رذيلة ضرورية وليس من الممكن معالجتها من دون تحقيق الاستقرار النقدي.

وما كان لينقذ ذلك الاجتماع إلا زعامة قوية مستعدة للتضحية بمصالحها الوطنية الخاصة من أجل فتح الطريق المسدود الذي آلت إليه الأمور. ولكن من الواضح أن مثل هذه الزعامة لم تكن متوافرة آنذاك، تماماً كما هي الحال الآن.

أما الدرس الثاني المستفاد من مؤتمر لندن 1933 فيكمن في عزوف الحكومات في أوقات المصاعب الاقتصادية الكبرى عن تقديم التضحيات التي قد تنطوي على تكاليف قصيرة الأجل. وحتى لو كانت تلك التضحيات قد تؤدي إلى الاستقرار في الأمد البعيد، فإن العواقب السياسية المباشرة لن تكون سارة على الإطلاق. في الظروف الاقتصادية غير المواتية تشعر الحكومات بالضعف وعدم اليقين، وعلى هذا فهي تكره المجازفة بالتفريط في الدعم الجماهيري.

أخيراً، وفي مواجهة الفشل المحتم، يبحث المشاركون عن كبش فداء. لقد بدا مؤتمر 1933 وكأنه رواية بوليسية كلاسيكية، حيث تحيط الشبهات بكل الأطراف. فقد أدارت كل من بريطانيا وفرنسا ظهرها للتعاون الدولي، وتبنت نظاماً تجارياً عُرف باسم "الأفضلية الإمبراطورية"، والذي فضلت بموجبه إمبراطوريتها الشاسعة عبر البحار. وكان الرئيس الألماني قد عين للتو حكومة أدولف هتلر المتطرفة العدائية. وكان الوفد الألماني تحت قيادة ألفريد هوغنبيرغ، الذي لم يكن نازياً، ولكنه أراد أن يثبت أنه لا غنى عنه وأنه أكثر قومية من هتلر ذاته. وكانت الحكومة اليابانية قد أرسلت قواتها للتو إلى منشوريا.

ومن بين جميع القوى العظمى التي اجتمعت في لندن، كانت الولايات المتحدة تبدو الأكثر عقلانية وميلاً إلى التعاون الدولي. وكان يحكمها آنذاك رئيس يتمتع بشخصية جاذبة، وكان من المعروف عنه حبه لانكلترا وروحه العالمية. وهو الرئيس فرانكلين روزفلت، الذي كان قد بدأ بالفعل في اتخاذ تدابير قوية لمواجهة الكساد، وكان يحاول إعادة النظام إلى الجهاز المصرفي الفاشل في الولايات المتحدة.

لم يكن روزفلت يعرف ما الخط الذي يتعين عليه أن يتبناه في المؤتمر، وكان مستشاروه يقدمون له نصائح متضاربة. وفي النهاية فقد صبره وأعلن أن الولايات المتحدة لا تعتزم تثبيت الدولار في ذلك الوقت. ولقد عُرِفَت هذه الرسالة التي بثها في الثالث من يوليو 1933 باسم "القنبلة". فد تحدث روزفلت عن الحاجة إلى استعادة "النظام الاقتصادي الداخلي السليم للأمة"، وأدان "الأوثان القديمة للمصرفيين الدوليين".

لقد تظاهر الجميع بالصدمة إزاء فشل التعاون الدولي، إلا أنهم في الوقت نفسه كانوا سعداء لعثورهم على شخص يمكن تحميله المسؤولية عن فشل المؤتمر.

الآن في عام 2009، نواجه مجموعة مماثلة من الظروف. ولقد رُسِمَت خطوط الصراع مقدماً بوضوح. فالولايات المتحدة تريد للعالم أن يشرَع في تنفيذ برامج لتحفيز الاقتصاد الكلي، وتعتقد أن المهمة المعقدة الخاصة بإعادة ترتيب الإشراف والتنظيم الماليين من الممكن أن تنتظر. بيد أن العديد من البلدان الأوروبية لا تستطيع أن تتحمل التكاليف التي تفرضها حزمة التحفيز، وذلك بسبب فرط امتداد تمويلها العام، وكانت ترغب بدلاً من ذلك في إحراز تقدم على مسار التنظيم الدولي للنظام المصرفي.

ولقد أعدت أعذار الفشل أيضاً بالفعل. وليس من المرجح أن تسفر القمة الجديدة عن إنتاج حزمة تحفيز منسقة أو مخطط تفصيلي لنظام مضمون للتنظيم المالي. وإلى أن ينتهي الاجتماع، سيظل المشاركون في انتظار اللحظة حين يفقد أحد الزعماء صبره (ربما أنجيلا ميركل) فيلقي بالملاحظة الواضحة والصادقة، والتي تتلخص في أن العملية برمتها مجرد إهدار للوقت والجهد. ثم يسارع الجميع إلى إدانة ذلك السياسي الصريح واتهامه بتدمير التعاون الدولي.

في ثلاثينيات القرن العشرين كانت الحكومات الاستبدادية المولعة بالحرب، كحكومة ألمانيا وحكومة اليابان، هي الوحيدة التي تمكنت من جني أعظم قدر من رأس المال بسبب فشل مؤتمر لندن. ومن المرجح أن يُستخدم فشل مؤتمر لندن اليوم كسلاح خطابي ضد الحكومات الغربية الضخمة ولتوفير الأساس المنطقي لتطبيق شكل جديد من أشكال رأسمالية الدولة.

* أستاذ التاريخ والشؤون الدولية في كلية وودرو ويلسون بجامعة برينستون، وأستاذ التاريخ في معهد الجامعة الأوروبية بفلورنسا. "بروجيكت سنديكيت" بالاتفاق مع "الجريدة"